قرار رئيس مجلس الوزراء
رقم ٧٦٦ لسنة ٢٠٠٩

باعتبار مشروع توسعة وتطوير شارع مرسى عبارة الأهالى بالبر الغربى (القرنة) الذى يبدأ من شارع عبارة الأهالى جنوباً حتى شارع المرسى السياحى شمالاً بمدينة الأقصر من أعمال المنفعة العامة

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٥ لسنة ٢٠٠٦ بالتفويض فى بعض الاختصاصات ؛

وبناءً على ماعرضه وزير الدولة للتنمية المحلية ؛

قـــرر :

(المادة الأولى)

يُعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع توسعة وتطوير شارع مرسى عبارة الأهالى بالبر الغربى (القرنة) الذى يبدأ من شارع عبارة الأهالى جنوبًا حتى شارع المرسى السياحى شمالاً بإجمالى مساحة (فدانين وعشرة قراريط وأحد عشر سهمًا) بعرض ٢٠ متراً وبطول ٦٠٠ متر بمدينة الأقصر .

(المادة الثانية)

يُستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأرض اللازمة لتنفيذ المشروع المشار إليه والمبين مساحتها وموقعها وحدودها وأسماء ملاكها الظاهرين بالمذكرة والرسم التخطيطى الإجمالى المرفقين .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٨ ربيع الأول سنة ١٤٣٠ هـ

(الموافق ١٥ مارس سنة ٢٠٠٩ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / احمد نظيف

وزارة التنمية المحلية

مذكرة إيضاحية

لمشروع قرار السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء
رقم (٧٦٦) لسنة ٢٠٠٩
باعتبار مشروع توسعة وتطوير شارع مرسى عبارة الأهالى بالبر الغربى (القرنة)
الذى يبدأ من شارع عبارة الأهالى جنوباً حتى شارع المرسى السياحى شمالاً
بمدينة الأقصر من أعمال المنفعة العامة

أتشرف بعرض الآتى :

أفاد السيد رئيس المجلس الأعلى للأقصر أنه فى إطار عرض مخطط التنمية الشاملة لمدينة الأقصر وما تم عرضه على سيادتكم بتاريخ ٢٠٠٦/١٠/١٥ من ضرورة تنفيذ مخططات التنمية الشاملة بجميع مشروعاتها التى كان من ضمنها فتح محاور مرورية جديدة لتيسير وتسهيل حركة المرور ونقل الأفواج السياحية داخل المدينة وخارجها بمنطقة البر الغربى (القرنة) لإظهارها بالشكل الجمالى الذى يتناسب مع مكانتها العالمية سياحيًا ووقع الاختيار على مساحة (فدانين وعشرة قراريط وأحد عشر سهمًا) لتنفيذ المشروع بعرض ٢٠ متراً وبطول ٦٠٠ متر ويقع بحوض الجزيرة (٢٦) ضمن القطعتين (١٠ ، ١٢) وحوض السعود (٣٤) ضمن القطعتين (٥ ، ٦) وهذا المشروع من المشروعات الطولية الذى يستلزم صدور قرار صفة المنفعة العامة أولاً حتى يمكن لمديرية المساحة بالأقصر اتخاذ الإجراءات اللازمة لحصر أسماء الملاك وأنه يتم تدبير مساكن أخرى لقاطنى المبانى التى تدخل فى المشروع بمنطقة الطارف الجديدة التى تم بناؤها علميًا وبعيدة عن المناطق الأثرية ، وهو محدد بالحدود والأبعاد التالية :

الحد البحرى : شارع المرسى السياحى.
الحد الشرقى : بعضه أراضى أهالى وبعضه موقف السيارات.
الحد القبلى : شارع مرسى عبارة الأهالى.
الحد الغربى : أراضى أهالى.

وقد وافق المجلس الشعبى المحلى الأعلى للأقصر بجلسته الاعتيادية رقم (٧) بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٧ على تقرير صفة النفع العام للمشروع .

كما وافق السيد وزير الزراعة واستصلاح الأراضى بكتاب سيادته رقم ١٧٦ فى ٢٠٠٩/٢/١٥ على إقامة المشروع.

تم إيداع مبلغ مليون جنيه مصرى لاغير جزء من الشيك رقم ١٦٦٧٧٤٥ بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٥ لدى مديرية المساحة بالأقصر لحساب تعويضات نزع الملكية لهذا المشروع بصفة مبدئية وسيتم تقدير التعويض النهائى فور صدور قرار نزع الملكية إعمالاً لحكم المادة السادسة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ولائحته التنفيذية .

ولما كان مشروع توسعة وتطوير شارع مرسى عبارة الأهالى بالبر الغربى (القرنة) الذى يبدأ من شارع عبارة الأهالى جنوبًا حتى شارع المرسى السياحى شمالاً بمدينة الأقصر من أعمال المنفعة العامة .

لذلك وإعمالاً لأحكام قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والقوانين المعدلة له والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة وقرار رئيس الجمهورية رقم ٥ لسنة ٢٠٠٦ بالتفويض فى بعض الاختصاصات .

فقد أعد مشروع القرار المرافق .

برجاء - فى حالة الموافقة - التفضل بإصداره .

تحريراً فى ٢٠٠٩/٣/١٠

وزير الدولة

للتنمية المحلية

محمد عبد السلام المحجوب